

Distr.: General
13 December 2002
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٦٦٥ التي عقدها مجلس الأمن في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في ليبريا" أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"ظل المجتمع الدولي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يبذلان معا جهودا مشتركة ومطردة لتعزيز السلم والأمن في غربي أفريقيا ولا سيما في منطقة اتحاد نهر مانو. ومثّلت هذه الجهود استثمارا كبيرا في الموارد والقدرات. وتعتبر عملية السلام في سيراليون إحدى النتائج الملموسة لهذه الجهود. وسيواصل المجلس هذه الجهود وسيعمل على تعزيز التفاهم والسلام في المنطقة كوسيلة ضرورية حتى يكفل لجذور عملية السلام في سيراليون، وهي عملية لا تزال هشة، أن تترسخ وتعود بالفائدة على شعب سيراليون ومنطقة نهر مانو كلها.

"ومن ناحية أخرى، يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الحالة في ليبريا وما تشكِّله من خطر على السلم والأمن الدوليين في المنطقة نتيجة لما تقوم به حكومة ليبريا من أنشطة، ولاستمرار الصراع الداخلي في ذلك البلد، بما في ذلك الهجمات المسلحة التي تشنها "جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية". فالصراع الداخلي والعنف البالغ اللذان تشهدهما ليبريا يتسببان في تدفق اللاجئين وتشريد الناس في ليبريا على نطاق واسع، مما يفاقم من الحالة الإنسانية ويحفز حركة المحاربين غير النظاميين وتدفق الأسلحة في جميع أنحاء المنطقة. ويدين المجلس تقاعس الحكومة عن الامتثال لمطالب المجلس الواردة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠١، وعدم احترام الحكومة، والدول الأخرى وغيرها من الجهات، بما في ذلك جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، للتدابير المفروضة بموجب ذلك القرار، بما في ذلك استمرار استيراد

الأسلحة في انتهاك للحظر المفروض على السلاح. وتهدد جميع هذه التطورات عملية السلام في سيراليون، واستقرار منطقة غرب أفريقيا برمتها، والأمر الذي يثير أشد الأسى أنها تسبب معاناة إنسانية شديدة للشعب الليبري ذاته.

"ولمعالجة هذه الحالة التي تشهدها ليبريا والتصدي للتهديد الذي تشكّله بالنسبة للسلام والأمن الدوليين في المنطقة، ينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يتعاونا لإيجاد استراتيجية شاملة من أجل تعبئة الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وحل الصراع الداخلي وإرساء عملية للسلام يشارك فيها الجميع؛ والعمل على تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في ليبريا وإرساء عملية سياسية مستقرة وديمقراطية؛ ومعالجة القضايا الإنسانية؛ ومكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة إلى هذا البلد؛ وكفالة حقوق الإنسان. والمجلس ملتزم بدعم الجهود التي تبذلها العناصر الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية.

"ولا بد لهذه الاستراتيجية أن تستند إلى مبدأين أساسيين. أولهما أنها لا بد وأن تشتمل على مساهمات من الجهات الفاعلة الإقليمية، وأن تكون جزءا من نهج شامل يرمي إلى بناء نظام متكامل للسلم والأمن الإقليميين. أما المبدأ الثاني فهو أن إرساء السلام والأمن في منطقة اتحاد نهر مانو يقتضي من رئيس ليبريا أن يشارك على نحو بناء مع المجتمع الدولي من أجل العمل على تحقيق المصالحة الوطنية والاصلاح السياسي في ليبريا.

"ومراعاة لهذه المبادئ، سيقوم مجلس الأمن في سياق عمله مع المجتمع الدولي بشأن الاستراتيجية المنسقة بتعزيز الأهداف التالية:

"فيما يتعلق بالمنظور الإقليمي، سيقوم مجلس الأمن بمواصلة دعمه لعملية الرباط، تحت إشراف ملك المغرب، وسوف يشجع بقوة كلا من غينيا وسيراليون وليبريا على الوفاء بالتزاماتها المتعلّقة باتخاذ تدابير لبناء الثقة، واتخاذ تدابير أمنية على حدودها المشتركة. ويعتبر المجلس في هذا الصدد أن المبادرة التي اتخذها رؤساء البلدان الثلاثة لإجراء حوار مباشر فيما بينهم لتفعيل عملية الرباط هو تطور جدير بالترحيب. ويحث المجلس رئيس ليبريا على الاشتراك بنشاط في تلك الاجتماعات.

"ويعرب مجلس الأمن عن دعمه القوي للوقف الاختياري الذي فرضته الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة. ويشجع المجلس البلدان الأعضاء في الجماعة على الوفاء بهذه الالتزامات

بشكل كامـل، وعلى تعزيـز آليـات التنفيذ من أجـل وقف الاتـجار غير المشروع في الأسلحة، ولا سيما تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى ليبريا.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غـربي أفريقيا وفريق الاتصال الدولي الذي أنشيء حديثا في ليبريا من أجل العمل علـى إرساء السلام والاستقرار في ليبريا وفي منطقة نهر مانو. ويرى المجلس أن للمشاركة النشطة من جانب هذه الآليات أهمية بالغة بالنسبة للمصالحة الوطنيـة والإصلاح السياسي.

”وفي هذا الصدد، يشجع مجلس الأمن الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على أن تعمل بنشاط على التنفيذ الكـامل للترتيبات الأمنية القائمة وللمبادرات الرامية إلى دعم إيجاد هذه الترتيبات فيما بين بلدان اتحاد نهر مانو.

”ويكرر مجلس الأمن من جديد طلبه إلى حكومة ليبريا أن تمتثل للقرارين ١٣٤٣ (٢٠٠١) و ١٤٠٨ (٢٠٠٢)، وطلبه إلى جميع الأطراف أن تحترم التدابـير التي تم فرضها وتوسيع نطاقها بموجب هذين القرارين. ولا بد من الوفاء بالمطالب المشار إليها في هذين القرارين حتى يمكن إنهاء هذه التدابير وفقا لأحكامهما. ويحيط المجلس علما بمواقف الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا بشأن نظام الجزاءات في ليبريا. وسوف يبقي المجلس هذه الجزاءات قيد الاستعراض لكفالة تمشيها مع هذا البيان ومع القرارين ١٣٤٣ (٢٠٠١) و ١٤٠٨ (٢٠٠٢)، وسوف يواصل رصد مسألة ما إذا كان لهذه الجزاءات أي أثر إنساني على السكان في ليبريا.

”ويحث مجلس الأمن جميع الدول في المنطقة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بمنع الأفراد المسلحين من استخدام إقليمها الوطني في الإعداد لشن هجمات على البلدان المجاورة. ويذكر المجلس جميع البلدان مرة أخرى بالتزاماتها المتعلقة بالامتثال للحظر المفروض على بيع أو توريد الأسلحة والمعدات ذات الصلة إلى ليبريا بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). ويؤكد المجلس أن هـذا الحظر يسـري أيضا على جميع المبيعات والإمدادات التي تتلقاها أي جهة في ليبريا، بما في ذلك جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية من قبيل جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية.

”وفيما يتعلق بالمشاركة البناءة في ليبريا، ولا سيما من جانب رئيس ليبريا، في تحقيق الأهداف المتمثلة في إنهاء العنف والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية، يلتزم مجلس الأمن بتشجيع ما يلي:

''قيام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبريا بدور موسع، بمشاركة نشطة من جانب مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الذي أنشئ مؤخرا. ويرحب المجلس في هذا الصدد بتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام في ليبريا ويحث حكومة ليبريا على التعاون التام مع أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبريا. ويود المجلس أن يضطلع المكتب في جملة أمور بالمهام التالية:

- تقديم المساعدة إلى السلطات الليبرية والجمهور في ليبريا من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون بما في ذلك تشجيع قيام صحافة مستقلة وتهيئة بيئة مؤاتية لعمل الأحزاب السياسية بحرية في ليبريا؛
- المساهمة في الإعداد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٣ ورصد هذه العملية، ولا سيما عن طريق تشجيع إنشاء لجنة مستقلة للانتخابات؛
- تعزيز ورصد احترام حقوق الإنسان في ليبريا، بما في ذلك من خلال الحوار البنّاء مع حكومة ليبريا وإيلاء اهتمام خاص إلى الوصول إلى فئات المجتمع المدني المحلية وتشجيع إنشاء لجنة مستقلة فنية لحقوق الإنسان؛
- تشجيع المصالحة الوطنية وحل الصراع، بما في ذلك عن طريق دعم المبادرات القائمة في الميدان؛
- دعم حكومة ليبريا فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات السلام التي سيجري اعتمادها؛
- المشاركة في حملة تثقيفية لعرض سياسات وأنشطة الأمم المتحدة بشأن ليبريا على النحو الصحيح.

''وقد كتب مجلس الأمن إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوصيه بتعزيز ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا على هذا النحو، ويطلب إليه تقديم تقارير كل ثلاثة أشهر.

''ويرى مجلس الأمن أنه من الضروري بذل جهود عاجلة لتحسين الحالة الإنسانية الخطيرة في ليبريا، ولا سيما من أجل تلبية احتياجات المشردين داخليا واللاجئين. وفي هذا الصدد، يحث المجلس حكومة ليبريا والمحاربين، وبالأخص منهم الجماعة المتمردة ''جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية''، على أن يوفروا للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية سُبل الوصول بدون قيود إلى المناطق التي يحتاج فيها اللاجئون إلى المساعدة وإلى حماية حقوق الإنسان. كما يُشجع المجلس البلدان المجاورة لليبريا على مواصلة تأمين سُبل وصول المنظمات الإنسانية الدولية والجماعات الإنسانية غير الحكومية إلى المناطق

الحدودية حيث يتواجد اللاجئون والمشردون. ويهيب بجميع الدول في المنطقة أن تبدي الاحترام الكامل لأحكام القانون الدولي المتعلقة بمعاملة اللاجئين والمشردين.

”ويحث مجلس الأمن جميع المنظمات الإنسانية والبلدان المانحة على مواصلة تقديم المساعدة الغوثية الإنسانية للاجئين والمشردين داخليا.

”ومجلس الأمن ملتزم بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية، وإعادة إرساء السلام وخلق أوضاع جديدة مواتية للاستقرار السياسي الداخلي. وتحقيقا لهذا الغرض، يحث المجلس حكومة ليبريا وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية على إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار وإتمام عملية سلام شاملة، بما في ذلك تهيئة الظروف اللازمة لنزع السلاح وتسريح المحاربين وإجراء إصلاح شامل لقطاع الأمن. وفي هذا الصدد، يدعو المجلس جميع الدول إلى الامتناع عن تقديم أي دعم عسكري إلى جميع الأطراف في ليبريا وعن القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الحالة على الحدود بين ليبريا وجيرانها.

”ويدعو مجلس الأمن حكومة ليبريا إلى العمل على خلق بيئة ملائمة لإحراز النجاح في عقد مؤتمر مصالحة وطنية حقيقية تُشارك فيه جميع فئات المجتمع الليبري في الداخل والخارج على نطاق واسع.

”ويدعو مجلس الأمن حكومة ليبريا أيضا إلى تنفيذ التدابير والإصلاحات السياسية اللازمة التي تعتبر شرطا أساسيا لتأمين إجراء انتخابات عامة وحرة ونزيهة وتتسم بالشفافية والشمول في عام ٢٠٠٣. ويشدد المجلس على أهمية مشاركة جميع الأحزاب السياسية على نطاق واسع وبصورة شاملة وعلى عودة جميع القادة السياسيين إلى البلد.

”ويدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى النظر في الكيفية التي يمكنه بها، من خلال المساعدة المالية والتقنية، أن يدعم أي برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يمكن الاضطلاع به كجزء من عملية وقف الأعمال القتالية والالتزام بالاصلاح السياسي في ليبريا. وينبغي إيلاء اهتمام خاص وتقديم الموارد اللازمة لمساعدة النساء والأطفال في عملية إعادة الإندماج وتوفير الفرص لإعادة إدماج المقاتلين السابقين الشباب والأطفال الجنود في المجتمع بصورة كاملة.

”ويدرك مجلس الأمن أن نجاح أي استراتيجية دولية شاملة لليبريا يتوقف على المشاركة المباشرة والنشطة للاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا وفريق الاتصال الدولي، بالتعاون مع مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة، وفقا لولاياتها.

”ويهيب مجلس الأمن بحكومة ليبريا أن تتعاون في جميع هذه الجهود كوسيلة لإيجاد حل سلمي للصراع، وإصلاح العمليات السياسية لديها والوفاء بمسؤولياتها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية تجاه الشعب الليبري. كما أن تعاون ليبريا أمر أساسي لإعادة إقامة علاقات كاملة مع جيرانها وتطبيع علاقاتها مع المجتمع الدولي.

”ومع إحراز حكومة ليبريا للتقدم في مجال العمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق الأهداف الواردة في هذا البيان، يدعو المجلس المجتمع الدولي إلى النظر في الكيفية التي يمكنه بها أن يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبريا مستقبلا بهدف تحسين رفاه شعب ليبريا.

”وسوف يُبقي مجلس الأمن على اهتمامه بحكومة ليبريا وشعبها، بالنظر إلى اقتناعه بأن إرساء السلام في ذلك البلد سوف يضع حدا لمعاناة الشعب الليبري ويرسي الأساس للسلام الدائم في المنطقة.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يرصد الحالة في ليبريا وأن يبقي المجلس على اطلاع على التطورات الجارية في تحقيق الأهداف المرسومة في هذا البيان. وينظر المجلس في إيفاد بعثة لزيارة المنطقة، بما في ذلك ليبريا، لإجراء تقييم للحالة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣“.